وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنيا

للعام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ٢٠٠٦/٣/٢٢ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١٠/١٥ ؛

قـــرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٣٤١٦٧٥,٧٠ ج (فقط مليون وثلاثمائة وواحد وأربعون ألفًا وستمائة وخمسة وسبعون جنيهًا وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٨٢٣٤٠٢,٩٥ ج (فقط ثمانمائة وثلاثة وعشرون ألفًا وأربعمائة واثنان جنيه وخمسة وتسعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥١٨٢٧٢,٧٥ ج (فقط خمسمائة وثمانية عشر ألفًا ومائتان واثنان وسبعون جنيهًا وخمسة وسبعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٣٧٦٢٧٧٣,٦١ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة واثنان وستون ألفًا وسبعمائة وثلاثة وسبعون جنيهًا وواحد وستون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١٠/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / اسامة مازن